|  |  |
| --- | --- |
| **ال‍مجلس 2018جنيف، 27-17 أبريل 2018** | logo_A-[Converted] |
|  |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: PL 1.8** | **الوثيقة C18/79-A** |
|  | **2 أبريل 2018** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| مذكرة من الأمين العام |
| مساهمة من جمهورية مصر العربية بشأن نتائج أعمال فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية |
|  |

يشرفني أن أحيل إلى الدول الأعضاء في المجلس مساهمة مقدمة من **جمهورية مصر العربية**.

هولين جاو
الأمين العام

مساهمة من جمهورية مصر العربية
بشأن نتائج أعمال فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية

تود مصر أن تتوجه بالشكر إلى رئيس فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG-ITR) وفريق إدارته على كل ما اضطلعا به من جهد وعمل مضن لقيادة اجتماعات فريق الخبراء. ولقد كانت عملية صعبة كما أن الآراء المتباينة لأعضاء الفريق زادت من التحديات المتعلقة بقيادة الفريق. ولذلك، نود أن نهنئ رئيس فريق الخبراء على قيادته وإدارته الممتازة للفريق.

شاركت مصر في اجتماعات فريق الخبراء جميعها، وبهذا الصدد نود إبداء الملاحظات التالية:

 أ ) ملاحظات بشأن التقرير

- لم يتمكن فريق الخبراء من التوصل إلى استنتاج بشأن استعراض لوائح الاتصالات الدولية بسبب الآراء المتباينة التي أعربت عنها المجموعات الإقليمية المختلفة. ويتجلى هذا الأمر في تقرير فريق الخبراء الذي يشير إلى أن بعض الأعضاء يرون أن لا حاجة لاستعراض اللوائح بينما يرى آخرون ضرورة استعراضها. ويرى بعض الأعضاء أنه من الضروري عقد مؤتمر عالمي آخر للاتصالات الدولية في حين لم يتفق معهم أعضاء آخرون في هذا الرأي. ويرى بعض الأعضاء أن هناك تضارباً قانونياً محتملاً بين نسختَي لوائح الاتصالات الدولية لعامي 1988 و2012 بينما لا يرى آخرون أي أوجه تضارب بين المعاهدتين ولا يجدون أي مشكلة في العمل مع وجود معاهدتين. كما أشار بعض الأعضاء إلى أنه لا حاجة إلى لوائح الاتصالات الدولية بعد الآن وأن العلاقات بين المشغلين تحكمها اتفاقات تجارية.

- وباختصار، على الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها فريق إدارة فريق الخبراء، فالتقرير هو مجرد تجسيد للمناقشات والمحادثات التي جرت خلال اجتماعات فريق الخبراء جميعها، إذ لا يحتوي على نتيجة أو توصية أو استنتاج.

- ولذلك، **نرى أن فريق الخبراء بحاجة إلى مزيد من الوقت للعمل وتعديل اختصاصاته**.

- كما نرى أننا بحاجة إلى المزيد من المدخلات من أعضاء القطاعات في مناقشات الفريق.

ب) ضرورة وجود معاهدة واحدة موحدة

- فيما يتعلق بالتضارب القانوني المحتمل، أوضح المستشار القانوني للاتحاد أنه في حالة وجود تضارب قانوني بين معاهدتي عامي 1988 و2012، تسود أحكام معاهدة 1988.

- وفي رأينا ينبغي ألا تنحصر المسألة في تحديد ما إذا كان هناك تضارب قانوني بين هاتين المعاهدتين أم لا، علماً أن الفكرة تكمن في توفر معاهدة واحدة موحدة متفق عليها لجميع الدول الأعضاء. **ونعتقد أنه من المهم محاولة تحديد المواد والأحكام التي تمنع تلك الدول الأعضاء من التوقيع على اللوائح. ويمكن بعد ذلك أن يخضع هذا الموضوع لمزيد من المناقشة بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأن تبذل جميع الأطراف المعنية الجهود من أجل التوصل إلى حل وسط ومن ثم توافق في الآراء.**

- ليس من المستحسن وجود نسختين من نفس المعاهدة ونحن واثقون من أن جميع الأطراف حريصة على التوصل إلى حل وسط يرضي الجميع. والرغبة في التوصل إلى هذا التوافق في الآراء هي التي حثت الدول الأعضاء على الموافقة على القرار 146 (أنطاليا، 2006) بشأن استعراض لوائح الاتصالات الدولية، الذي ينص على استعراض هذه اللوائح وعقد مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية (WCIT) في 2012 وكذلك القرار 171 (غوادالاخارا، 2010) بشأن الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر الذي ينص على أن يواصل الفريق CWG-WCIT-12 أعماله.

ج) عقد مؤتمر عالمي مقبل للاتصالات الدولية

- فيما يتعلق بالاقتراح المقدم من بعض الأعضاء بشأن عقد مؤتمر عالمي آخر للاتصالات الدولية، نود استرعاء الانتباه إلى المساهمة EG-ITR-2/4-A التي سلطت الضوء على جانب مهم ينبغي أن يُؤخذ بعين الاعتبار إذا كنا نفكر في عقد مؤتمر عالمي آخر للاتصالات الدولية، ألا وهو الجانب المالي. إذ ينطوي عقد مؤتمر عالمي آخر للاتصالات الدولية على استثمار مالي ضخم من جانب البلد المضيف ومن جانب الاتحاد ومن جانب جميع المشاركين أيضاً. ولذلك، نعتقد أنه يلزم أن تكون هناك بعض الشروط والترتيبات في إطار العملية التحضيرية للمؤتمرات العالمية المقبلة للاتصالات الدولية.

 اختُتمت الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 بتقرير ضخم يجسد جميع وجهات النظر ولم تتوصل إلى توافق في الآراء واعتمدت تماماً على المؤتمر لتحقيق هذا التوافق. وهذا أمر نود تفاديه في حال قررنا عقد مؤتمر عالمي مقبل للاتصالات الدولية.

د ) بشأن اقتراح إلغاء لوائح الاتصالات الدولية

- ترى بعض الدول الأعضاء أن لا حاجة للوائح الاتصالات الدولية ويمكن للأعضاء الاعتماد على ترتيبات تجارية بدلاً من معاهدة.

- وبهذا الصدد، نود استرعاء الانتباه إلى ديباجة لوائح 2012 التي تنص على ما يلي: "لوائح الاتصالات الدولية ... تكمّل دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته" (دبي، 2012). وتنص ديباجة لوائح 1988 على ما يلي: "تكمّل الأحكام الواردة في هذه اللوائح الاتفاقية الدولية للاتصالات" (ملبورن، 1988). وهذا يؤكد أن دستور الاتحاد واتفاقيته لن يكتملان بدون لوائح الاتصالات الدولية.

- ولذلك، في حال وافق الأعضاء على إلغاء المعاهدة برمتها، سيتعين إضافة بعض المواد والأحكام إلى الدستور والاتفاقية مما سيقودنا إلى المناقشة ذاتها تقريباً التي نحن بصددها اليوم. وستجري المناقشات بشأن المواد التي ينبغي أن تُجسد أو لا تجسد في الدستور و/أو الاتفاقية.

وأخيراً، نود أن نشكر كل من شارك في أعمال فريق الخبراء على جميع المساهمات والمداخلات المفيدة التي فتحت بالتأكيد الآفاق أمام الأعضاء للاطلاع على وجهات نظر مختلفة.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_